إدارة
العلاقات
الخارجية

صنـــدوق النقـــد الدولـــي

بيان صحفي رقم 09/283
للنشر الفوري
١٣ أغسطس ٢٠٠٩

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

محافظو صندوق النقد الدولي يوافقون رسميا على تخصيص حقوق سحب خاصة بقيمة ٢٥٠ مليار دولار

وافق مجلس محافظي صندوق النقد الدولي في ٧ أغسطس ٢٠٠٩ على تخصيص وحدات حقوق سحب خاصة(SDRs) للبلدان الأعضاء في إطار توزيع عام لما يعادل ٢٥٠ مليار دولار أمريكي يهدف إلى ضخ السيولة في النظام الاقتصادي العالمي من خلال تعزيز احتياطيات هذه البلدان من النقد الأجنبي.

وكان المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي قد أيد إجراء هذا التوزيع العام في ١٧ يوليو ٢٠٠٩ (راجع البيان الصحفي رقم 09/264)، عقب إعلان قادة مجموعة العشرين التزامهم بتعزيز السيولة العالمية أثناء القمة التي عقدوها في شهر إبريل الماضي والترحيب الذي لقيته هذه الخطوة من اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية (IMFC).

ومن المقرر أن تحصل بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية على ما يعادل ١٠٠ مليار دولار أمريكي تقريبا من التوزيع العام، على أن يكون نصيب البلدان منخفضة الدخل أكثر من ١٨ مليار دولار أمريكي من هذه الحصة.

وسوف يتم توزيع حقوق السحب الخاصة في ٢٨ أغسطس الجاري على البلدان الأعضاء المشارِكة في إدارة حقوق السحب الخاصة التابعة للصندوق (كل البلدان الأعضاء حاليا وعددها ١٨٦ بلدا)، وذلك بالتناسب مع حصص العضوية الراهنة لكل منها، والتي تعتمد إلى حد كبير على حجمها النسبي في الاقتصاد العالمي. وسوف يترتب على هذا التخصيص تزويد كل بلد مشارك بحقوق سحب خاصة تعادل نحو ٧٤% من حصة عضويته، مما قد يؤدي إلى زيادة مجموع مخصصات البلدان الأعضاء من حوالي ٣٣ مليار دولار أمريكي (٢١,٤ مليار وحدة حقوق سحب خاصة) إلى ما يعادل ٢٨٣ مليار دولار أمريكي على وجه التقريب.

وعلى صعيد منفصل، بدأ سريان التعديل الرابع لاتفاقية تأسيس الصندوق والذي ينص على إجراء توزيع خاص لحقوق السحب الخاصة يقتصر على مرة واحدة. وسوف يُنفذ هذا التوزيع الخاص في ٩ سبتمبر ٢٠٠٩، بعد سريان التعديل الرابع بثلاثين يوما، ومن ثم تزداد نسب مخصصات الحقوق التراكمية إلى حصص العضوية استرشادا بنسبة معيارية متعارف عليها حسب الوصف الوارد في التعديل. وبناء عليه، سوف يصل مجموع وحدات حقوق السحب الخاصة الناشئة عن التوزيع الخاص إلى ٢١,٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٣٣ مليار دولار أمريكي).

ومن المنتظر أن يحقق التوزيع الخاص درجة أعلى من التكافؤ والدقة في توزيع حقوق السحب الخاصة نظرا لأن كل التوزيعات السابقة لم تشمل البلدان المنضمة إلى عضوية الصندوق بعد عام ١٩٨١ ــ وهي تمثل أكثر من خُمس الأعضاء الحاليين. وكان إعمال التعديل الرابع المقترح في سبتمبر ١٩٩٧ يقتضي موافقة ثلاثة أخماس البلدان الأعضاء بأغلبية ٨٥% من مجموع الأصوات. وقد تحقق هذا النصاب بعد موافقة الولايات المتحدة مؤخرا.

وبدءا من تاريخ كل من التوزيعين العام والخاص، سوف تعتبر حيازات البلدان الأعضاء من حقوق السحب الخاصة الموزعة حديثا جزءا من أصولها الاحتياطية. وقد يختار بعض البلدان بيع مخصصاته جزئيا أو كليا لأعضاء آخرين مقابل الحصول على عملات صعبة ــ لتلبية احتياجات ميزان المدفوعات على سبيل المثال ــ بينما يختار بعضها الآخر شراء المزيد من حقوق السحب الخاصة كوسيلة لإعادة توزيع احتياطياته.

ومع إتمام التوزيعين الخاص والعام، سوف يصل مجموع حقوق السحب الخاصة التراكمية إلى ٢٠٤ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٣١٦ مليار دولار أمريكي).

ويشكل التوزيع العام لحقوق السحب الخاصة مثالا واضحا للتحرك التعاوني تجاه الأزمة العالمية، حيث يقدم مساندة كبيرة للبلدان الأعضاء في هذا المنعطف العصيب.